العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

سلطة القانون والعراق الجديد

عامر القيسي

من مظاهر بناء العراق الجديد ، هي الالتجاء إلى سلطة القانون لحل اشكاليات التجاذبات السياسية والاختلافات الحاصلة بشأن هذه القضية أو تلك بين الكتل السياسية . وآخر الالتجاءات كانت المتعلقة بتفسيرات الكتلة الأكبر ، ثم قضية العد والفرز مجددا ، واصوات الذين شملتهم اجراءات المساءلة والعدالة . ورغم الاعلان الرسمي من كل الكتل السياسية ،الفائزة منها والخاسرة في انتخابات السابع من آذار ، ان احكام القانون هي الفيصل في نزاعاتها السياسية ، الا اننا نلحظ صراحة بعض الاتجاهات والتوجهات لتسييس الاحكام القانونية أو تجييرها في الضد تماما من الاعلانات الرسمية لهذه الكتلة أو تلك عن انصياعها لقرارات القضاء . ان هذا النمط من التسييس أو التجيير يسبب اشكالا حقيقيا لتطور واستمرار العملية السياسية الديمقراطية الجارية في البلد ، فضلا عن ان مثل هذه المواقف ،تفقد مصداقية هذه القوى لدى الناخب والجمهور الذي لم ينتخب ، مما يعزز الطروحات المعادية للوضع العراقي الجديد ، ويمنحها ادلة وبراهين مجانية لتسويق خطابها السياسي والاعلامي المعادي ، والذي يتحدث دائما عن هشاشة الوضع السياسي والقانوني في العراق بعد التغيير ، ومرور سبع سنوات على سقوط الدكتاتورية التي كان القانون بالنسبة لها "جرّة قلم".

ان على القوى السياسية العراقية المهتمة بمستقبل العراق ومصالح الشعب ، ان ترسخ مفهوم سلطة القانون وقوته واعتباره المظلة التي يحتمي بها الجميع من اي خروقات للحقوق الشخصية أو السياسية ، وعليها ان تعزز اتجاهها العلني بسلوك تفصيلي يومي في تعاملاتها السياسية فيما بينها .

ربما يصيب الحيف هذه الكتلة أو تلك ، بسبب قرار قضائي ربما لايكون منصفا لها ، لكن هذا ليس نهاية العالم بالنسبة لها ، ولا نهاية للعملية السياسية ، ولا نهاية للكتلة نفسها ، وعمليا ووطنيا واخلاقيا فان تحمل الحيف ومعالجته بالطرق القانونية ، افضل بما لايقاس ، من خلق التوترات وتوزيع الاتهامات وشحن الشارع ما يؤدي ربما الى الانجرار الى العنف الذي لن يسلم منه احد .

المثال الحضاري الذي قدمه المواطن للنخب السياسية في تجاوزه للكثير الكثير من الحساسيات والاحقاد وإرث الماضي ، وذهب الى صناديق الاقتراع متحديا قوى الظلام والموت ، لاجل العراق الذي يريده ، والاكيد ان المواطن سوف لن يبدي اعتراضا،و ينساق الى اجواء الشحن السياسي ، مهما كانت النتائج ، وفعلها من دون مزايدات وطنية ، لكن خطابات التصعيد وشحن الشارع وتهديدات العنف، ولدت عنفا حقيقيا في الشارع، واعادت الى حد ما اجواء التوتر العالية، بين الشرائح الاجتماعية .

اننا كمواطنين نطالب القوى والكتل السياسية، ان تسلك سلوكنا الحضاري وتخفف من اشتراطات التصالح والتحالف والتعاون والاتفاق، من اجل المصلحة العليا للبلد، ووفاء للشهداء الذين استرخصوا دماءهم من اجل ان ينهض هذا العراق على قدميه، ويبني تجربته الخاصة والفريدة والمعقدة، لكنها في نفس الوقت القابلة للسير الى الامام وان كان السير بطيئا، وان كان بالتضحيات التي يقدمها المواطن من دمه واعصابه واولاده ومستقبله ، الوطنية الحقيقية، هي الالتجاء إلى القانون والقبول بنتائجه وتحمل نتائج القرارات القضائية، لان خسارات الانصياع للقانون هي اقل بكثير من خسارات الانجرار لخطابات تهييج الشارع ونتائج هذا التهييج.

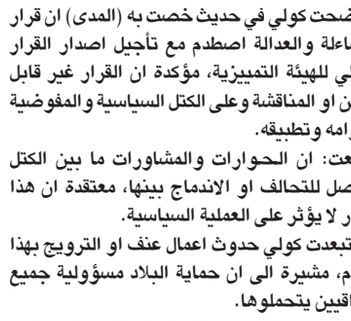

المفوضية: قرار إلغاء أصوات ٥٢ مرشحاً غير قابل للطعن

هيئة قضائية تلغي أصوات المرشحين المشمولين بقانون المساءلة وتقرر عدم احتسابها لكياناتهم

بغداد / هشام الركابي ـ علي ناجي

قال مسؤول في مفوضية الانتخابات ان اعادة فرز أصوات في بغداد من المرجح أن تبدأ الاسبوع المقبل بعد أن سعت السلطات الانتخابية لاستيضاح تعليمات بشأن عملية الفرز.

وأدت عملية اعادة فرز الاصوات الى تأجيل اعتماد نتائج الانتخابات التي لم تسفر عن فوز كتلة واحدة بشكل واضح لكنها أوضحت تقدما بفارق مقعدين لتكتل يتألف من عدة طوائف في حين احتل تكتل رئيس الوزراء نوري المالكي المركز الثاني.

وقال وليد الزيدي مدير العمليات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان المفوضية طلبت من الهيئة القضائية الانتخابية التي أمرت باعادة فرز الاصوات أن تشرح بشكل دقيق ما تعنيه باعادة فرز الاصوات.

ومضى الزيدي يقول: إن إعادة فرز الأصوات ستبدأ عند تلقي تفسيرا من الهيئة ومن المرجح أن يكون ذلك في مستهل الاسبوع المقبل.

وكانت الهيئة القضائية، قد اصدرت امس الاثنين، قرارا ملزما للمفوضية يقضي بحذف اصوات ٥٢ مرشحا بينهم فائزون في الانتخابات النيابية، وعدم إرجاع أصواتهم إلى القوائم التي ينتمون اليها.

وقال الخبير القانوني طارق حرب الذي حضر جلسة المرافعة ظهر امس لوكالة (آكانيوز) إن"الهيئة القضائية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اصدرت قرارا قطعيا وغير قابل للطعن وملزما للمفوضية يقضي بعدم احتساب اصوات ٥٢ مرشحا بينهم فائزون في الانتخابات لشمولهم بإجراءات اجتثاث البعث".

وأوضح حرب: أن"فقرة عدم ارجاع الاصوات التي حصلوا عليها الى كتلهم وائتلافاتهم يترتب عليها فقدان الكتل والائتلافات التي ينتمي اليها المشمولون بإجراءات اجتثاث البعث اصوات قد تصل الى فقدان مقعد أو مقعدين".

واضاف حرب: إن"المشمولين بقرار الهيئة القضائية هم موزعون على الكتل الكبيرة والائتلافات الصغيرة، ولكن حصة الكتل الكبيرة اكثر من الائتلافات الصغيرة".

وأعلن المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي في وقت سابق من الشهر الماضي أن" ستة من الفائزين في الانتخابات التشريعية العراقية مشمولون بقرار الاجتثاث، بعد أن خاضوا الانتخابات بدلاء عن مرشحين تم إقصاؤهم في السابق"،موضحا أن "المفوضية قدمت ، أسماء ٤٥ بديلاً عن الأسماء التي تم استبعادها لشمولها بإجراءات الهيئة ،

وأصدرت الهيئة قرارا بمنع ترشح ٥٥ من بدلاء المرشحين الذين استبعدتهم بموجب قرارات اجتثاث البعث، وطالبت المفوضية بمنعهم من المشاركة بالانتخابات، الامر الذي رفضته المفوضية عازية الرفض الى اخطاء في الكتب الرسمية التي وصلتها من هيئة المساءلة والعدالة.

الى ذلك أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، امس أن قرار الهيئة التمييزية بإلغاء أصوات واستبعاد ٥٢ مرشحا مشمولا بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة من الانتخابات التشريعية، هو قرار ملزم للمفوضية وغير قابل للطعن، فيما اعتبرت القائمة العراقية القرار بأنه يمثل استهدافا سياسيا لها.

وقال عضو مفوضية الانتخابات سعد الراوي في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "قرار الهيئة التمييزية بشأن إلغاء أصوات المرشحين المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة هو قرار ملزم وغير قابل للطعن"، مبينا أن "المفوضية ليس لديها خيار سوى تنفيذ القرار".

وأوضح الراوي أن "من بين المرشحين ٥٢ المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة الذين حذفت أصواتهم كان هناك مرشح واحد فائز في الانتخابات هو إبراهيم المطلك شقيق رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني والقيادي في القائمة العراقية صالح المطلك".

وكانت رئيس الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني ذكرت في تصريحات نقلتها عنها قناة العراقية الرسمية انه من حق المشمولين بقرار الهيئة التمييزية تقديم طعون أمام الهيئة بشأن قراراها بحذف أصوات المرشحين المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة.

من جانبه قال الوكيل القانوني لائتلاف دولة القانون في مفوضية الانتخابات، ، إن بين الفائزين الذين استبعدتهم الهيئة التمييزية وألغت أصواتهم شقيق رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك المرشح إبراهيم المطلك، مؤكدا أن الهيئة قررت تأجيل النظر في الشكاوى في مدينتي الموصل وكركوك الى اليوم الثلاثاء.

وأوضح الخبير القانوني طارق حرب في حديث لـ"السومرية نيوز" أن "من بين الفائزين الذين استبعدتهم الهيئة التمييزية في جلستها اليوم، اثنان من القائمة العراقية احدهما إبراهيم المطلك (شقيق رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك)، وفائز آخر"، لم يذكر اسمه. . وأضاف حرب أن "الهيئة قررت تأجيل النظر في الشكاوى التي قدمها التحالف الكردستاني للمطالبة باعادة العد والفرز في مدينتي الموصل وكركوك إلى يوم غد الأربعاء".

من جانب اخر قال مدير اعلام هيئة المساءلة والعدالة علي المحمود بحسب وكالة الصحافة الفرنسية ان "الهيئة التمييزية ردت طعون ٥٢ مرشحا الذين كشفت هيئة المساءلة انهم مشمولون باجراءاتها، مضيفا ان هؤلاء المجتثين تعتبر مشاركتهم في الانتخابات ملغاة". وفي السياق ذاته كشف المدير التنفيذي للهيئة علي اللامي ان "القرار نهائي وقطعي وغير قابل للتمييز والمشمولون تهمل اصواتهم، مبينا ان اثنين فقط من المشمولين ممن فازوا بالانتخابات بينهم مرشح العراقية ابراهيم محمد عمر".

واكد ان "٢٢ من المشمولين هم مرشحين عن القائمة العراقية، فيما الباقي هم مرشحون عن قوائم متفرقة اخرى لم تفز بالانتخابات".

فيما قال القيادي والنائب عن القائمة العراقية عدنان الدنبوس ان قرار الهيئة التمييزية باجتثاث اصوات المشمولين باجراءات هيئة المساءلة والعدالة قرار طبيعي واعتيادي بالنسبة لقائمته، مشيرا الى ان القرار يطبق على ابراهيم المطلك.

واوضح الدنبوس في اتصال هاتفي مع (المدى) امس ان المستبعدين من القائمة العراقية ٢٢ شخصا ومنهم فقط واحد فائز هو ابراهيم المطلك شقيق المستبعد من العملية الانتخابية والمشمول باجراءات هيئة المساءلة والعدالة صالح المطلك، مضيفا: ان ابراهيم المطلك حصل على ٥٠٠٠ صوت في الانتخابات الاخيرة وبقية المشمولين باجتثاث البعث والبالغ عددهم ٢١ شخصا لم يفوزوا بالانتخابات. وتابع: اننا كسياسيين لا نتدخل بالعمل القضائي، مستبعدا حدوث اعمال عنف او ترويج تصريحات بهذا الشأن.

وفي السياق ذاته قال الناطق الرسمي بأسم ائتلاف دولة القانون حاجم الحسني ان الهيئات القانونية مستقلة وغير حزبية، مشيرا الى ضرورة الالتزام بقراراتها. واوضح الحسني في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الاثنين: ان اي قرار يصدر من المحكمة الاتحادية العليا والهيئة التمييزية ملزم للجميع، مضيفاً ان عمل المحكمة والهيئة دستوري ومستقل سياسياً، مبينا ان اصدار القرار في هذا الوقت لا يؤثر على سير المفاوضات ما بين الكتل السياسية.

من جانبه قال القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي والنائب عن ائتلاف الوطني العراقي محمد البياتي: ان القرار صحيح وكنا نتمنى ان يطبق قبل اجراء الانتخابات. واوضح البياتي في تصريح خص به (المدى) امس الاثنين انه حسب للدستور فأن قانون مصادرة اصوات المجتثين ملزم للمفوضية والجهات السياسية المستبعدة منها الاصوات، مشيرا الى ان عمل السلطات القضائية مستقل و هم لا ينتمون لاي جهة سياسية او حزبية.

واضاف النائب عن الائتلاف الوطني العراقي قبل الانتخابات طبقت قرارات هيئة المساءلة والعدالة وحرم الكثير من السياسيين ومنهم رئيس جبهة الحوار الوطني صالح المطلك وهذا الشيء طبيعي، مشيرا الى ان الساحة السياسية ستشهد بعض التهديدات والتصريحات لاعمال العنف، عازيا ذلك لاستمرار تطبيق قرار المساءلة والعدالة.

الى ذلك اعلنت النائبة عن ائتلاف دولة القانون هناء الطائي عن ان ما صدر امس من الهيئة التمييزية واقع حال وعلى الجميع تقبله.

وقالت الطائي في تصريح هاتفي لـ (المدى): كنا نتمنى ان تصدر الهيئة التمييزية هذا القرار قبل عملية الاقتراع الانتخابي لكون هيئة المساءلة والعدالة طالبت بتطبيقه قبل الانتخابات، مبينة ان القرار سيشمل جميع الكتل السياسية الفائزة وغير الفائزة والمفوضية ملزمة بتطبيقه.

الى ذلك قال القيادي في التحالف الكردستاني محما خليل بما ان الهيأتين التمييزية والمساءلة والعدالة قد انتخبت من قبل مجلس النواب المنتهية ولايته فأن عملهما دستوري وقانوني وكل ما يصدر منهما ملزم للجميع. واوضح خليل في اتصال هاتفي لـ (المدى): كان على الهيئة التمييزية ان تصدر هذا القرار قبل وقت مفاوضات الكتل السياسية، معتقدا ان الكتل السياسية ستتبلور بعد هذا القرار، داعيا الكتل السياسية الى الاسراع في تشكيل كتلة برلمانية كبيرة وتداول السلطة سلميا.

من جهتها قالت القيادية في التيار الصدري والنائبة عن الائتلاف الوطني العراقي بلقيس كولي: طالبنا في وقت سابق بتطبيق قرارات هيئة المساءلة والعدالة قبل اجراء الانتخابات، مبينة ان التوافق ما بين الكتل السياسية جعلها تطبقها الان.

واوضحت كولي في حديث خصت به (المدى) ان قرار المساءلة والعدالة اصطدم مع تأجيل اصدار القرار الحالي للهيئة التمييزية، مؤكدة ان القرار غير قابل للطعن او المناقشة وعلى الكتل السياسية والمفوضية احترامه وتطبيقه.

وتابعت: ان الحوارات والمشاورات ما بين الكتل لم تصل للتحالف او الاندماج بينها، معتقدة ان هذا القرار لا يؤثر على العملية السياسية.

واستبعدت كولي حدوث اعمال عنف او الترويج بهذا الكلام، مشيرة الى ان حماية البلاد مسؤولية جميع العراقيين يتحملوها.

يشار الى ان هيئة المساءلة كانت قد الغت ترشيح نحو ٥٠٠ شخص وخصوصا لعلاقتهم المفترضة بحزب البعث المحظور او الترويج له. ومن ابرز الذين منعوا من الترشح صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطني الذي كان الرجل الثاني في "الكتلة العراقية"، فيما تقدمت الكتلة البرلمانية باسماء بديلة سمحت لهم بالمشاركة في الانتخابات لكن الهيئة قالت انها ستبحث في سجلاتهم للتأكد فيما اذا كانوا مشمولين باجراءاتها.

وتنص المادة السابعة من الدستور على حظر «كل كيان أو نهج يتبنّى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو ألتطهيرً الطائفي، أو يحرضٍ أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، خصوصاً البعث الصدامي في العراق ورموزه ، وتحت أي مسمى كان"

وكانت هيئة المساءلة والعدالة قد أصدرت قرارا بمنع ترشح ٥٥ من بدلاء المرشحين الذي استبعدتهم بموجب قرارات اجتثاث البعث، بسبب شمولهم بالقرارات نفسها، وطالبت المفوضية بمنعهم من المشاركة بالانتخابات إلا أن الأخيرة سمحت لهم بالمشاركة عازية السبب إلى وجود أخطاء في كتاب الاستبعاد، ما دفع بالهيئة في ١٥ من الشهر الجاري إلى التهديد باللجوء إلى المحكمة الاتحادية للنظر في هذه القضية. يذكر أن عدد المرشحين المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة الذين تم منعهم من المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من شهر آذار الحالي، بلغ ٥١٧ مرشحا، بحسب ما أعلن المتحدث باسم مفوضية الانتخابات قاسم العبودي فيما أعلن حينها عضو مجلس المفوضية كريم التميمي أن مجموع المشمولين بقرارات المساءلة والعدالة واللجان الأخرى المرتبطة بوزارات الداخلية والأمن الوطني والتعليم العالي والتربية، يقارب ٥٧٢ مرشحا. وكانت المفوضية قد قبلت طعون ٢٧ من المرشحين المستبعدين، فيما استبعدت ١٦٧ منهم بشكل نهائي، وقدم ٢٦٢ مرشحاً بدلاء عنهم، وبحسب المفوضية فإن ٥٨ فقط من هؤلاء تقدموا ببدلاء عنهم قبل منهم ثلاثة.

طفل يتطلع الى مستقبل العراق من خلال الانتخابات

إعادة العد والفرز في بغداد

أجّلت الحوارات وغيّرت الحسابات وفتحت الأبواب لاحتمالات أخرى

المدى /وائل نعمة

اعادة عملية العد والفرز بشكل يدوي كان قرار الهيئة التمييزية وهي الجهة القضائية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي تقوم بدور تسلم الشكاوى والطعون من قبل الكتل المشاركة في الانتخابات . النتائج كانت قد افرزت فوز العراقية بـ ٩١ مقعدا مقابل ٨٩ مقعدا لدولة القانون ، واستطاعت دولة القانون ان تقدم اثباتات حصلت على اساسها قرارا بإعادة العد والفرز . القوائم الداخلة في غمار المفاوضات لتشكيل الحكومة جمدت من مشاوراتها او اجلتها الى حين انتهاء عمليات العد والفرز تحسبا لخسائر في المقاعد التي حصدتها او زيادة فيها مما قد يؤثر سلبا او ايجابا في مستقبل المحادثات ، وظلت المباحثات مابين الاطراف الفائزة لاتتعدى المجاملات والابتسامات التي تخفي من ورائها عاصفة قد تضرب بكل قوتها شكل التحالفات المحتملة وتغير في خارطتها . بالمقابل هناك بعض الهواجس من اعتراضات واسعة قد تفتعلها القوائم الخاسرة في اعادة العد والفرز وتدفعها للمطالبة باعادة الانتخابات او على الاقل في مناطق معينة من العراق ، ويصف المراقبون هذه التجاذبات بانها ربما لن تصب في صالح المشهد السياسي وستؤخرفي تشكيل الحكومة في ظل مخاوف من ازدياد عمليات العنف التي قد يغذيها الفراغ السياسي في البلاد .

واعتبرت ناجحة عبد الامير عضوة ائتلاف دولة القانون الحاصل على ٨٩ مقعدا في الانتخابات التشريعية في اتصال مع (المدى) بأن القائمة وعلى حسب المعطيات التي لديها من اثباتات وبراهين ومستمسكات توضح حدوث خروقات وتلاعب بعدد الاصوات فقد الائتلاف على اثرها عددا من الاصوات سوف تجعل القائمة تحصل على مقعد او معقدين بعد انتهاء عمليات العد والفرز اليدوي .

وعن زيادة المقاعد المحتملة وتأثيرها على مستقبل الحوارات مع القوائم الاخرى ، اكدت ناجحة بأن اتجاهات الائتلاف لن تختلف فيما لو زاد عدد المقاعد ، فخطى القائمة تسير حول الانفتاح مع كل القوائم من اجل السعي الى تشكيل الحكومة القادمة .

وفي وقت سابق وعلى لسان اعضاء من القائمة اوضحوا بأن القائمة تبحث عن دور قيادي سواء كان لها او لغيرها حتى تدار دفة الحوارات لتشكيل الحكومة بشكل اكثر جدية وعملية بدلا من ان تكون الاجتماعات شبيهة بالندوات .

وربما زيادة المقاعد تعطي لدولة القانون هذا المبتغى ! حيث ترد ناجحة بالقول « كل الكتل تسعى الى ان يكون لها الدور القيادي في ادارة المفاوضات الحكومية القادمة ، وان دولة القانون سعت وستسعى لان يكون لها دورا قياديا في دفع المتفاوضين الى التشكيل الحكومي القادم .

بالمقابل هناك من يشكك في نوايا دولة القانون في بقائها على موقفها الثابت من ان الجهة التي تتولى تشكيل الحكومة هي الكتلة البرلمانية الاكبر وليست الكتلة الفائزة بأعلى الاصوات ، فربما بعد ان تتصدر دولة القانون في عدد المقاعد تتنصل عن هذا الموقف ، وهذا مانفته ناجحة بالقول : ان دولة القانون لن تغير ولن تتعدى على مادة دستورية ثابتة حتى وان اصبحت في المركز الاول بعد نهاية عمليات العد والفرز اليدوي.

فيما قالت الدكتورة ازهار الشيخلي عن القائمة العراقية في حديثها مع (المدى) بأن القائمة لو فقدت عددا من المقاعد جراء اعادة عمليات العد والفرز اليدوي فأن الامر لن يتغير كثيرا لان الخسارة ان وجدت ستكون بسيطة لن تؤثر على وضع العراقية وستبقى فائزة !

وعن الاجراءات التي ستمضي بها العراقية فيما لو خسرت مقاعدها الواحدة والتسعين ، اشارت الشيخلي بأن العراقية سترضى بالنتائج التي ستفرزها اعادة العد والفرز اليدوي في حالة اخذت مطالب وتحفظات القائمة حول الاشكاليات التي رافقت عمليات اعادة العد والفرز.

والجدير بالذكر ان القائمة العراقية قد قدمت طعونا الى الهيئة التمييزية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي تنظر في الطعون ولم ترد الدعاوى او تقبلها ، لاجل اعادة العد والفرز في مناطق الوسط والجنوب لاعتقادهم بأن لهم اصواتا قد فقدوها هناك ، الا ان الهيئة رفضت هذه الطعون لاسباب ربما تكون الاثباتات التي قدموها لم ترتق الى القناعة باعادة العد والفرز بشكل يدوي ، وعن هذا الموضوع ترد الشيخلي قائلة « الهيئة التمييزية لم تعطنا تفسيرا واضحا لماذا رفضت طعوننا ولم تقم باعادة العد في المناطق التي طلبنا اجراء عملية الفرز من جديد فيها ، واننا لسنا الوحيدين في المطالبة فمعنا كتل اخرى ايضا لم تحصل على اجابة وتفسير واضح من الهيئة التمييزية ، بالمقابل وافقت على طلبات كتل اخرى «

وعن مسألة التخفيف من سقف المطالب التي ربما ستلجأ لها العراقية في حالة خسارة بعض من مقاعدها في سبيل التقارب مع القوائم الفائزة الاخرى ومن اهمها قضية رئاسة الوزراء الشائكة في المشهد السياسي ، اوضحت الشيخلي بأن العراقية لن تكون متمسكة برئاسة الوزراء فقط لان مسألة الرئاسة هي ضمن صفقات واتفاقات الكتل الفائزة ، لكن لدينا الكثير من المناصب السيادية التي يمكن ان نتفاوض للحصول عليها .

في المقابل اشارت ميسون الدملوجي في اتصالها مع (المدى) بأن العراقية سوف تلجأ الى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، والدول الغربية واميركا التي تربطنا معها اتفاقية امنية تعهدت من خلالها بالحفاظ على الديمقراطية في العراق في حالة خسرت العراقية مقاعدها .

الدملوجي تجد ان المطالبة باعادة العد والفرز لاتتعدى مسألة اجهاض للديمقراطية في العراق سبقها اتهام اياد علاوي بأن والدته من اصل لبناني ، ومن ثم اشكالية تفسير المحكمة الاتحادية في احقية تشكيل الحكومة واخيرا اعادة العد والفرز .

فيما اكد عضو ائتلاف وحدة العراق ضياء الشكرجي بأن اعادة العد والفرز اليدوي في بغداد بعد القرار الذي صدر من الهيئة التمييزية قد يؤدي الى نتائج سلبية اذا ماختلفت موازين القوى بين الكيانات الفائزة . وبين الشكرجي في حوار مع ضيف المدى الاسبوعي الذي سينشر يوم الخميس المقبل ، ان نتائج العد والفرز اذا ماجاءت متطابقة مع النتائج الاولية التي اعلنت سوف لن يكون لها تأثير سلبي.

مضيفا انه في حالة تغيير النتائج لصالح قائمة على حساب قائمة اخرى سيكون تأثيرها سلبيا ليس على المشهد السياسي فقط وانما سينعكس بالسلب حتى على الشارع العراقي وهذا مالاتحمد عقباه .

اشكالية العد والفرز